**سنة ثانية جذع مشترك**

**مقياس: نظريات العلاقات الدولية**

**الليبرالية الكلاسيكية**

ظهرت الليبرالية الكلاسيكية كأيديولوجية في الفكر السياسي والاقتصادي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية شكل الفرد محور اهتمام الليبرالية وظهر هذا الاهتمام في كتابات آدم سميث وديفيد ريكاردو في الاقتصاد، فقد ركزوا على أهمية الفرد وضرورة عدم تقييده من قبل الدولة. كما نجد الاهتمام بالفرد واعتباره بمثابة وحدة التحليل في كتابات ديفيد هيوم في الفلسفة والمنطق، أما المدرسة النفعية لجيرمي بنثام وجون ستيوارت ميل فقد صورت الناس باعتبارهم أفراداً يتمتعون بالرشد والعقلانية ويستطيعون تحقيق مصالحهم دون تدخل من الدولة

**لوك والقانون الأخلاقي لحالة الطبيعة**

تقبل المدرسة الليبرالية بفكرة الفوضى على اعتبارها الآلية الحاكمة للعلاقات الدولية، ولكنها ترفض التداعيات النظرية المترتبة عليها والتي تقول بها النظرية الواقعية ويرى لوك أن قانون الطبيعة موجود قبل السياسة، وحقيقة أن الله جعلنا متساويين تعني إمكانية معرفة المبادئ الأساسية للسياسة مثل الحقوق الطبيعية في أن نكون أحراراً من أي سلطة لم نساهم في اختيارها، أي أن القانون الأخلاقي يسبق السياسة فيقول إن وجود الفوضى لا يعني قتل الآخرين بحرية لأن هذه هي الطريقة التي نفكر بها في القوانين الأخلاقية، فهي تظل فاعلة حتى عندما لا يكون هناك من يطبقها . استخدمت أفكار لوك للدفاع عن حقوق الإنسان ولإعادة التوزيع العالمي للثروة من القلة الغنية إلى الفقراء على أساس أنه لا حق للأغنياء في الاستحواذ على كامل الثروة.

ومن ذلك ما نجده من إيمان الليبراليين بأن شرعية النظم السياسية الداخلية متوقفة إلى حد كبير على الإعلاء من شأن حكم القانون واحترام الدولة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمواطنيها، فإن كان من الخطأ بالنسبة للأفراد أن يقوموا بسلوك إجرامي أو غير مقبول اجتماعياً، فإن الأمر ينطبق كذلك على الدول. وقد ظهرت بدايات ذلك كله في بعض النصوص القانونية المكتوبة منذ القدم مثل بابل القديمة والنصوص البوذية والكونفوشيوسية والهندوسية المبكرة ولكن أول تصريح بالمبادئ العالمية المحددة للسلوك الإنساني نجدها في التشريع الغربي من وجهة نظر النظرية الليبرالية.

وتجد فكرة حقوق الإنسان العالمية جذورها في فكرة القانون الطبيعي، والجدل الذي دار في الغرب خلال حقبه التنوير بشأن حقوق الإنسان وفي خبرة الأفراد الذين تعرضوا للحكم التعسفي للدولة. وتعتبر وثيقة الماجنا كارتا (1215) ، وتطور القانون العام الانجليزي ووثيقة الحقوق 1689، بمثابة العلامات البارزة على طريق صياغة حقوق الإنسان. وكذلك الأمر بالنسبة للإسهامات الفكرية لكل من جروتيوس قانون الأمم وروسو العقد الاجتماعي" ولوك الرضا الشعبي وحدود السيادة".

**بنثام والقانون الدولي**

اتبع جيرمي بنثام منهجاً مختلفاً، وذلك على خلفيته الفلسفية المعروفة بالمدرسة النفعية. يرى النفعيون أن الحكم على الأمور السياسية لابد أن يرتكز إلى شيء يمكننا قياسه. بمعنى أن يمكننا تصنيف الأشياء تبعاً لما إذا كانت تهدف لإنتاج الفائدة، أو المزايا، أو المتعة أو الخير أو السعادة، أو أن تمنع حدوث الشر أو الألم أو التعاسة، وبالتالي علينا تنظيم حياتنا السياسية بصورة تضمن تحقيق الحد الأعلى من السعادة أو المنفعة. ويرى بنثام أن مفهوم النفعية يوفر مضموناً لمعنى الخير والشر أو الصواب والخطأ وعليه فإن مشروع بناء قانون دولي ينبغي أن يضحي بقيم الفائدة الوطنية الذاتية لصالح قيم الفائدة الأكبر لكل الأمم.

لقد طالب بنثام بمحكمة دولية وبصلاحيات تماثل صلاحيات محكمة العدل الدولية، وهو يرى أن المحكمة هي الحل الأمثل والمحدد التكاليف مقارنة بتكاليف اللجوء إلى الحرب لحل النزاعات، كما يرى أن ذلك لا ينتقص من سيادة الدول ولا يغير من صورة النظام العالمي. ومن ناحية أخرى، لا يقترح بنثام أن تتمتع المحكمة بسلطة ذات سيادة فوق الدول، ولكنه يرى أن قيام المحكمة بعملها ونشر أحكامها قد يكون من شأنه أن يؤدي إلى التخلي عن فكرة اللجوء إلى القوة. ويقول إنه عند المقارنة بين تكاليف الحرب بوصفها حلا للنزاع وبين الأحكام القضائية للغرض نفسه، نجد أنه ليس من الصعب إجراء الحسابات وإيجاد الفارق .

**إيمانويل كانط والاتحاد الدولي**

يعد إيمانويل كانط - الفيلسوف الألماني - من أهم كتاب الليبرالية، وله تأثير كبير على تطور الفكر الليبرالي في العلاقات الدولية (2010,23, Steans) ويرى كانط أنه يجب التعامل مع البشر على اعتبارهم كيانات أخلاقية مستقلة، كما أن الوصايا الأخلاقية هي قطعية وليست نفعية بمعنى أننا نتصرف بأخلاقية لأن ذلك واجب علينا وليس لأن في ذلك تحقيق للفوائد. وعليه لابد من تشكيل حياتنا السياسية والاجتماعية - وبالتالي السياسة الدولية بصورة تحقق الهدف الأخلاقي.ومن هنا ينادي كانط بالعالمية (Cosmopolitan) وهي كلمة يونانية مشتقة من كلمتين يونانيتين: Cosmos بمعنى عالم و Polis بمعنى مدينة وهي من وجهة نظره حل سياسي لمشكلة الفوضى الدولية.

يرى كانط أنه لا يمكن تحقيق السلام في عالم يسوده اللاعدالة (عدم العدالة)، كما لم يناد كانط بحكومة عالمية تنتقص من سيادة الدول ولكنه نادى باتحاد كونفدرالي مكون من دول حرة يحكمها القانون. ولم يطالب كانط تحقيق ذلك على وجه السرعة. وفي حين رأى الكثيرون أن فكر كانط يتسم بالمثالية (الطوباوية) إلا أنه من الجدير بالذكر أن كائط - وفي سبيل الوصول إلى عالم يسوده العدالة - اشترط ضرورة توافر ظروف معينة، تشمل بداية تكوين الجمهوريات عوضاً عن الملكيات أو الديكتاتوريات وبكلمة أخرى نادى بالديمقراطيات الليبرالية).

ويحلل كانط أسباب الصراع فيقول إن السبب يكمن في كل من عدم الاستقرار وحالة الظلم(عدم العدالة) المتأصلين في حالة الطبيعة، ومن هنا يتوجب التغلب على حالة الطبيعة حتى نتمكن من تحقيق السلام. قام كانط بتحليل الفوضى الدولية تماماً كما فعل الواقعيون، ولكنه رأى إمكانية التغلب على حالة الفوضى لأن "العقل" سيسود في نهاية المطاف. يقول كانط إنه وعلى المستوى المحلي لابد من مؤسسات سياسية جمهورية يمنح المواطنون فيها مكانة متساوية، أما على المستوى الدولي، فيمكن إنهاء حالة الطبيعة بالدخول في كونفدرالية من الدول الجمهورية وفق قانون دولي. هذا القانون الدولي تحصل الأمم من خلاله على حقوق محددة عالمياً. وكما رأى كائط في العام (1795) ستدرك شعوب أوروبا ذلك بعد أن تنال منها الحروب، وستبدأ في بناء كونفدرالية من الدول الجمهورية مع نظام عالمي أوسع ينهي الحرب فيما بينها. (إلياس،2016، 96)

**مايكل دويل والسلام الديمقراطي**

في كتابة طرق الحرب والسلام"، تتبع دويل تطور العلاقات الدولية من ثيوسيديدس Thusydides وكتابته عن الحرب البيلوبونيزية منذ 2500 عام قضت كان دويل من أوائل من اتبع فكر كانط حول السلام الديمقراطي. لقد كان الواقعيون الكلاسيكيون على وعي بأولوية القوة وسياسات القوة في حالة الحرب البيلوبونيزية، فقد كان الأمر متعلقاً بتنامي القوة الأثينية وبالتالي تزايد المخاوف الإسبرطية، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب بين اثنتين من أعظم القوى اليونانية. هذا التحليل الواقعي من ثيوسيديدس ركز على ضعف الدول المستقلة في أي نسق فوضوي. وما قاله لا يركز فقط على توابع "التغير في ميزان القوة، ولكنه أيضاً يشرح الكثير عن الفاعلية [agency بمعنى، كيف يفسر ويؤول القادة هذا التغير في القوة وبالتالي كيف يختارون أفعالهم لحماية أمنهم. كما كتب هوبز عن إنجلترا في القرن السابع عشر بعد الحرب الأهلية وأكد على ضرورة وجود قائد قوي" لفرض النظام في الداخل والدفاع عن الدولة في الخارج في ظل نسق دولي فوضوي

كما لاحظ دويل في كتابه اختلافاً بين الواقعيين، مثل جان جاك روسو الذي فكر في كيفية تأثير كل من الديمقراطية والثروة والاختلافات الثقافية في قدرة الدول على البقاء. واستنتج دويل إثر كل ذلك أنه في حين تضع الواقعية قيوداً مكونه من : القوة – التحالفات – المسافة، نجد أن كانط يضع في المقابل الديمقراطية – التجارة الدولية - المنظمات الدولية.

ومن هنا يؤمن الليبراليون بإمكانية قياس التقدم البشري من خلال التخلص من الصراع العالمي وتبني مبادئ الشرعية التي جاءت من النظم السياسية الداخلية، ويمثل هذا الرأي النظرة للعلاقات الدولية من الداخل إلى الخارج.

ووفقاً لهذا التصور، فإن مصالح الدول وسياساتها الخارجية ليست شيئاً خارجياً مفروضاً عليها وفقاً لموقعها الدولي، وإنما تتحدد السياسة الخارجية وفقاً لعوامل تتعلق بطبيعة النظام السياس الداخلي وميزان القوة بين القوى الاجتماعية المختلفة وهذا يعني فتح الصندوق الأسود (أي الدولة) وتحليل عواملها الداخلية، وبالتالي رفض فرضية أن الدولة فاعل موحد - كما تقول الواقعية - فالدولة في النهاية تتكون من عديد من قوى اجتماعية ومؤسسات تتفاعل مع بعضها للتأثير في مخرجات العملية السياسية بما فيها السياسة الخارجية للدولة.

ومن ذلك فكرة السلام الديمقراطي التي خرجت من فكر كانط عن قيد الديمقراطية" في العلاقات الدولية وجوهر الفكرة يكمن في أن الديمقراطيات لا تتحارب ولا يهدد بعضها بعضاً إلا فيما ندر وقد تكون الديمقراطيات أكثر سلمية في جميع أنواع الدول. وهناك تفسيران لذلك:

**الأول:** يتعلق بالمعايير، فالديمقراطيات تعمل داخلياً وفق مبدأ حل الصراعات بطريقة سلمية من خلال المفاوضات ومن دون اللجوء إلى التهديد باستخدام العنف المنظم أو استخدامه فعلاً. وتدرك الشعوب الديمقراطية وزعماؤها أن الديمقراطيات الأخرى تعمل وفقاً للمبادئ نفسها في شؤونها الداخلية، لذلك فإنهم يضيفون إليها مبدأ حل الصراعات سلمياً. وفي المقابل يتوقع من الدول الديكتاتورية أن تعمل وفق مبادئ هوبزية فتهدد وتستخدم القوة وبناء عليه فان الديكتاتوريات في علاقاتها مع الديكتاتوريات الأخرى، أو مع الديمقراطيات لن تكون خاضعة للقيود نفسها.

**الثاني:** يتعلق بالمؤسسات فالزعماء السياسيون الديمقراطيون الذين يدخلون في حرب مساءلون ومحاسبون من خلال المؤسسات الديمقراطية، عن تكاليف الحرب ومكاسبها. وغالباً ما تفوق التكاليف الفوائد، ويتحمل عامة الشعب هذه التكاليف. ويخاطر الزعماء الديمقراطيون الذين يشعلون حروباً بألا يعاد انتخابهم للرئاسة مجدداً، خاصة إذا ما خسروا الحرب أو كانت الحرب طويلة أو مكلفة. وبالتالي يكون الزعماء الديمقراطيون مترددين في الدخول في حروب، لاسيما تلك الحروب التي ترجح فيها خسارتهم. وعند مواجهتهم دولة ديمقراطية أخرى ستكون الزعامة في الدولتين مقيدة على حد سواء. أما الديكتاتوريون فهم أكثر قدرة على قمع المعارضة والبقاء في السلطة بعد الانتهاء من الحرب. ولذلك يكون القادة الديكتاتوريون أقل تردداً في شن الحرب سواء كانت على دولة ديمقراطية أو دولة ديكتاتورية أخرى .

يقول دويل تعليقاً على الفكرة: إن تقاليد الاحترام المتبادل قد شكلت أساساً تعاونياً للعلاقات بين الديمقراطيات الليبرالية بصورة مؤثرة وملحوظة. ومع أن الدول الليبرالية قد خاضت حروباً عنيفة مع دول غير ليبرالية، إلا أن الدول الليبرالية المدنية دستورياً لم تدخل في حروب مع بعضها البعض بعد.

وعلى الرغم مما سبق نجد أن النقاد الواقعيين يشيرون إلى عدم صحة هذا الفرض – السلام الديمقراطي - مشيرين إلى مشكلة تعريف الفكرة بحد ذاتها، وإلى عدم انطباق هذه القيود في حالات شن الدول الديمقراطية حروباً على أخرى غير ديموقراطية. وبالتالي يؤكدون أن فكرة السلام الديمقراطي ليست قانون في العلاقات الدولية وبالتالي هي ليست نظرية مؤكدة التحقق .

**مروة خليل مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبيرالية في عالم متغير-دراسة تقومية-**